تداعيات الجريمة الالكترونية من وجهة نظر الضحايا في المجتمع الجزائري

The repercussion of cybercrime from the point of view of victims in Algerian society

فريد حمامي[1،*]

1 جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، الإيميل farid.hamami@ummto.dz

تاريخ الاستلام : 2023/06/10 ؛ تاريخ القبول : 2024/12/15

ملخص : تواجه المجتمعات الدولية تحديات عديدة جراء التطور التكنولوجيا وتعدد منصات التواصل الاجتماعي والتي جعلت من العالم قرية صغيرة بإلغائها للحدود الجغرافية والمكانية، لتغير من موازين القوى فيما يخص المعايير والقيم التي بني عليها النسيج المجتمعي والأسري للمجتمعات العربية، حيث ظهرت تزامنا مع انتقال المجتمعات الى مجتمعات رقمية ما يسمى بالجريمة الالكترونية التي تطال الأفراد والعائلات والمؤسسات وإلحاق الضرر بها ماديا و معنويا والتعرض للنصب والاحتيال، الأمر الذي يدفع بالمختصين الى دق ناقوس الخطر للبحث في سبل التقليص من الظاهرة التي طالت وتهدد النسيج المجتمعي للمجتمع الجزائري. ويدخل الاهتمام بموضوع انعكاسات وتداعيات الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري في نطاق الكشف عن تداعيات وانعكاسات الجريمة الالكترونية على المستوى الفردي والمستوى المجتمعي، حيث تم توزيع استبيان على عينة من ضحايا الجريمة الالكترونية وبالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على تقنية الزمر الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : تداعيات ؛انعكاسات؛ جريمة الكترونية ؛ مجتمع جزائري.

Abstract : International societies in general and Arab societies in particular face many challenges as a result of the development of technology, the multiplicity of modern communication techniques and the multiplicity of social media platforms, which made the world a small village by abolishing geographical and spatial borders, to change the balance of power with regard to the standards and values on which the social and family fabric of Arab societies was built. In conjunction with the transition of societies to digital societies, the so-called electronic crime that affects individuals, families and institutions and harms them, whether materially or morally , and exposes them to fraud, which prompts specialists to sound the alarm to search for ways to reduce the phenomenon of electronic crime that has affected and threatens the social fabric. Algerian society. The interest in the issue of the repercussions of cybercrime in Algerian society falls within the scope of revealing the repercussions of cybercrime at the individual and societal level, and trying to come up with recommendations that would reduce the level of the spread and exacerbation of the phenomenon of cybercrime in Algerian society and the search for ways to combat it and limit its repercussions at the individual level. Or the societal level.

Where a questionnaire was distributed to a sample of victims of cybercrime, using the descriptive analytical method, and relying on the SPSS statistical group technique, a set of results were reached and recommendations.

Keywords : Reflections; Repercussions; Cyber-crime; Algerian society

* المؤلف المراسل

1- مقدمة

وجدت الجريمة مع وجود البشرية فهي بمفهومها العام ليست وليدة الساعة وانما تزامنت مع وجود الانسان و التجمعات البشرية، ولكن الجريمة ذات الصبغة الالكترونية التي اكتسبتها تزامن ظهورها مع التطور التكنولوجي والالكتروني، وهي ظاهرة طالت عديد الدول والمجتمعات نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصراعات الإقليمية والدولية ، فهذه الأخيرة ليست ثابتة المعالم نظرا لتعدد وقائعها وتشعب عواملها ودوافعا وكذا الأشخاص والأطراف المستهدفين سواء الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين وحتى مؤسسات الدولة ، ولذلك يواجه الأفراد اليوم تحديات عديدة مع ظهور الانترنت و تطور تكنولوجيا الاتصال والثورة المعلوماتية والتي أفرزت عديد الظواهر الاجتماعية على شتى الأصعدة، من بينها ظاهرة الجريمة الالكترونية والتي يتعرض لها بعض الأشخاص من طرف أشخاص مجرمي الفضاء الالكتروني نتيجة قرصنة واستخدام بياناتهم ومعطياتهم الشخصية من أجل الاستفزاز أو السيطرة أو النصب و الاحتيال. وهو الأمر الذي ينجر عنه في بعض الأحيان ظواهر أخرى كالطلاق و الانتحار والاغتصاب والابتزاز وغيرها من الظواهر، ولا أحد ينكر الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية فيما يخص سياسات واستراتيجيات التقليل والحد من تداعيات الظاهرة، لكن ونظرا الى الأرقام والإحصائيات المسجلة من طرف الهيئات المختصة والهيئات الرسمية وجب البحث في الظروف والدوافع والآثار والتداعيات التي تفرزها الظاهرة في المجتمع الجزائري والتي تطال الأشخاص والممتلكات وخصوصياتهم وأمن الوطن ، وهو ذات الأمر الذي يدفع بالمختصين الى دق ناقوس الخطر للبحث في سبل التقليص من ظاهرة الجريمة الالكترونية المتزايدة بصورة تستدعي القلق في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال والانترنت.

2- الاشكالية

إن الوتيرة المتسارعة و التطور والتقدم الذي حققتها البشرية في مجال الأنظمة الرقمية و الالكترونية والمواصلات والتقنيات المتعددة أفرزت عديد الظواهر منها ظاهرة الجريمة الإلكترونية، حيث أن درجة تطور الانترنت و تكنولوجيا الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي وأنظمة الرقمنة كان لها الدور الكافي في ربط وتكثيف العلاقات الاجتماعية المختلفة والتعاملات التجارية والتعليمية والثقافية بين شرائح المجتمع الدولي وبين مختلف شرائح المجتمع وبين المؤسسات والمنظمات بشتى أنواعها حيت قلصت من المسافات وجعلت من العالم قرية صغيرة ، و كان لها الفضل الكبير في تسهيل المبادلات ذات الصيغ المختلفة على عديد الأصعدة . هذا في شقها الايجابي ، أما في شقها السلبي فقد أصبحت أماكن غير امن وتشكل مصدر خطر ، حيث أفرزت عديد الظواهر منها الجريمة الالكترونية والتي طالت الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، خاصة بعد انتهاج الجزائر لسياسة واستراتيجية رقمنة قطاعاتها والسعي الى عصرنة جميع مرافقها، حيث أصبح المواطن الجزائري يعتمد في عديد عملياته وتعاملاته الإدارية والتجارية والعملية والمالية وغيرها من العمليات على بطاقات اشتراك وشرائح مغناطيسية وذلك في حالة الاستغلال السيئ من طرف بعض الأشخاص والجماعات وحتى منظمات تحترف الولوج الى حسابات هذه الأخيرة بغية الاحتيال والنصب والاستفزاز على أشخاص آخرين والتعدي على خصوصياتهم وبياناتهم وحياتهم

الشخصية ، وربما عدم الوعي والحيطة والحذر من بين الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تغذي وتدعم من انتشار الظاهرة في المجتمع الجزائري ، والتي لها انعكاسات اجتماعية ونفسية واقتصادية على الأفراد والمؤسسات من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى. حيث يدخل الاهتمام بموضوع انعكاسات وتداعيات الجريمة الالكترونية على المجتمع الجزائري في نطاق البحث في سبل وآليات التقليل من الظاهرة. حيث أنه ومن خلال هذا الطرح تتجلى إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية والتي نسعى من خلال الدراسة الإجابة عنها:

- ما هي تداعيات وانعكاسات الجريمة الالكترونية على الضحايا؟
- ما هي جملة الدوافع والأسباب التي دفعتهم لارتكاب الجريمة من وجهة نظر الضحايا؟
- ما هي جملة المعطيات التي وفرتها الضحايا للجاني وما هي الإجراءات المتخذة ضده؟
- ما هي سبل الحد والتقليل من تداعيات ظاهرة الجريمة الالكترونية؟

3- أهمية الدراسة:

قد تكشف الدراسة الحالية عن بعض العوامل ذات الأبعاد المختلفة والتي من شأنها أن تساهم في انتشار واستفحال ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري، كما تكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولة الاستفادة من تجارب ضحايا الجريمة الاكترونية عينة الدراسة من أجل توعية الأفراد وعدم تعرضهم للنصب والاحتيال والاستفزاز والاغتصاب والتهديد.

4- أهداف الدراسة:

- ✓ محاولة الخروج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها التقليل من ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري وتوعية الأفراد من أجل التصدي لها ولمجرمي الفضاء الالكتروني.
- ✓ تهدف الدراسة إلى تحسيس وتوعية الأفراد بمخاطر الانترنت في شقها السلبي والتي من شأنها في حالة الاستعمال السيئ أن تؤدي الى عواقب لا يحمد عقباها منها الطلاق والنصب والاحتيال على الأموال والشركات وربما الاستفزاز والاغتصاب ...الخ.
- ✓ التعرف على الدوافع والأسباب المختلفة للجريمة الالكترونية وأثارها على المجتمع وعلى الفرد.
- ✓ تنوير أصحاب القرار بجملة الدوافع والأسباب لانتشار ظاهرة الجريمة الالكترونية والعمل عليها من أجل تفعيل الآليات والقوانين لردعها وكبحها وعدم استفحالها أكثر في المجتمع.

5- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

المفاهيم والمصطلحات من بين الأدوات الضرورية والأساسية التي يستعين بها الباحث لوصف وتفسير الحقائق المراد التقصي عنها، فهي الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة بهدف توصيلها للناس، حيث أنه ولكل موضوع علمي مفاهيمه التي تميزه عن المواضيع الأخرى ، ويمكن أن يكون للمفهوم أكثر من مفهوم واحد . (دويدري ،(2000)، 103). وأيضا تساعد

الباحثين بالقيام بعملية التصنيف للظواهر وتعميمها فالباحثون يقومون بالتصنيف والتنظيم وتعميم خبراتهم وملاحظاتهم بلغة المفاهيم ، فهي تشكل أساس ومبدأ الاتصال بين المتخصصين في العالم. (عبد المؤمن ،(2008)، 98). و يؤكده " **موريس أنجرس** " على أهمية المفاهيم بأنه لابد أن يكون بحوزتنا ما يكفي من المفردات المتصلة بالموضوع ... وهي " التي تسمح بتبديد الغموض والشكوك وضبط موضوع البحث ". (صحراوي ، 2004، 159). ولا يعتبر التعبير الكيفي (الوصفي) صالحا للتفاهم في المجال العلمي ، بل يجب ان يتحول الى تعابير كمية ، لذا وجب توافر الدقة في المفاهيم وان تكون ذات دلالة كمية وليس كيفية لكي تكون الصياغة علمية .(محمد الطاوي، (1992) ، 4) .

بعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع :

التعريف الإجرائي للجريمة الالكترونية : هي كل فعل غير مشرع يحدث عبر الفضاء الالكتروني أو المعلوماتي ويكون إما بين شخصين أو أكثر أو بين مؤسسات أو بين أشخاص ومؤسسات و الهدف منه التعدي على حقوق وخصوصيات الغير سواء بالاختلاس أو الاستفزاز أو التزوير أو الاستعمال الغير مشروع للبيانات والمعلومات أو تخريب للحاسوب . بغية التعدي على ممتلكات الأشخاص أو تخريبها أو تزويرها وتستهدف الحياة الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والمالية .

الفضاء الالكتروني : هو عبارة عن وسط افتراضي يحوي شبكات الحاسوب ومنصات التواصل ويربط افتراضيا بين جميع المبادلات والتعاملات بين الأشخاص والمؤسسات والمنظمات والدول ، كما يتم من خلالها كذلك إبرام التعاملات والتبادلات الاقتصادية وفق نظام الدفع على الشبكة ، وتتم هذه العمليات كلها عن طريق محركات البحث في الانترنت .(ويكيبيديا) ومختلف الأشكال للإرسال الالكتروني والاتصال .

مواقع التواصل الاجتماعي : هي عبارة عن منصات أو شبكات افتراضية خصصت للتواصل والتعارف وتبادل الصور والرسائل السمعية والبصرية وكذا الخبرات والاتصال والإشهار والتسويق للمنتجات.

6- الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : دراسة الباحث "عبد السلام محمد المايل" وآخرون ، حيث تمحورت الدراسة حول موضوع الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني حيث تعرض الباحثون الى المفهوم والأسباب وسبل المكافحة حيث هدفت الدراسة الى القاء الضوء على الجريمة الالكترونية في الفضاء الالكتروني والكشف عن جملة الأسباب الدافعة الى ارتكاب الجريمة ، وتوصلت الدراسة الى أن أسباب الجريمة الالكترونية تتنوع وفق نوعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه (فردي ، مجتمعي ، كوني) ، وأرجعت الدراسة دوافع ارتكاب الجريمة الى جملة من الدوافع ذات أبعاد مختلفو منها الذاتية والنفسية والاجتماعية والمالية (الربح وكسب المال) .وأوصت الدراسة الى ضرورة تدخل المشرع القانوني لمكافحة الظاهرة والحد منها وتفعيل الأجهزة الخاصة بالخبرة الجنائية للجريمة ، وكذا العمل على إدراج مقياس الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية في الجامعات .

الدراسة الثانية: دراسة الباحث أمين جابر الشديفات " و " منصور عبد الرحمن الرشيدي " و تمحورت الدراسة حول موضوع العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من

وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل ، وهدفت الدراسة الى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية اليها ، وتوصل الباحثان الى أن هناك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة والتي دفعتهم الى ارتكاب الجريمة ، بالإضافة الى تاثر العلاقات الأسرية والمتغيرات الاقتصادية والمستوى التعليمي والمنطقة السكنية ووسائل الضبط الاجتماعي ، وأوصت الدراسة الى الاهتمام بتعميق دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية وتوفير الخدمات المختلفة .

الدراسة الثالثة: دراسة الباحث "رحموني محمد " (2017) حيث تطرق الباحث الى موضوع خصائص الجريمة الالكترونية ومجالات استخدامها ، انطلق الباحث من تساؤل مفاده ما المقصود بالجريمة الالكترونية وما هي مجالات استخدامها ، وتوصلت الدراسة الى الجريمة الالكترونية أصابت الأفراد والجماعات وحتى المجتمع والدولة ، وأصبحت ظاهرة تهدد الحياة وأمن الأشخاص ومختلف مظاهر الحياة الأمنية على الأصعدة المالية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تهديد أمن واستقرار المجتمع . ويرى الباحث ومن أجل مواجهة هذه التحديات مواكبو التشريعات الرائدة في مجابهة الجريمة الالكترونية خصوصا وان الجزائر تسعى الى عصرنة ورقمنة كافة أجهزتها ومرافقها ، ويرى الباحث ضرورة سن القوانين التي تتناسب مع حجم الظاهرة ، ويرى أيضا ضرورة التنسيق الدولي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية وتكوين الإطارات والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة هكذا جرائم .

الدراسة الرابعة: دراسة الباحث "العذار أنيس " (2018) حيث تناول الباحث موضوع مكافحة الجريمة الالكترونية ، حيث أعتبر الباحث أن المجرم المعلوماتي يمتاز بالذكاء الخارق يصعب الكشف عنه باستعمال الوسائل التقليدية واعتبر الجريمة الالكترونية من الأمور الصعبة نظرا لطبيعتها وصبغتها اللامادية ، يستوجب اعتماد أشخاص متخصصين ومتدربين لتعقب الدليل الرقمي ، ويرى الباحث أن ما يزيد الأمر تعقيدا هو عدم مسايرة وعدم قدرة نصوص التجريم التقليدية لتطور الجريمة التقليدية. كما اقترح الباحث شقين من التوصيات إحداها على المستوى التقني والأخر على المستوى القانوني .ومن أهمها نشر السلامة المعلوماتية من خلال التحسيس والتوعية ، وكذا التنسيق بين مختلف الدول والتعاون بينها من اجل التصدي للجريمة الالكترونية .

الدراسة الخامسة: دراسة الباحثتان "سامية عزيز " و " مازيا عيساوي" (2021) حيث تطرقت الدراسة الى موضوع الجريمة من منظور سوسيولوجي – الأسباب والآثار – وهدفت الباحثتان الى التعرف على الجريمة من الاتجاه السوسيولوجي في تفسير الجريمة وتحديد الأبعاد والعوامل المختلفة في تفسيرها ، وتوصلت الباحثة الى أن الجريمة الالكترونية تشكل تهديدا للسلام الاجتماعي والأمن والاستقرار في جميع بلدان العالم وليس في الجزائر فقط ، حيث أوصت الباحثتان ببناء استراتيجيات فاعلة لمحاربة الظاهرة بجميع أشكالها وذلك بتظافر جهود الدول العربية والإسلامية خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات وذلك تحت إستراتيجية مدروسة لجميع الدول العربية .

الدراسة السادسة : دراسة الباحثان "عبد الباقي حياة " و " عبدوس عبد العزيز" (2021) حيث تطرقت الدراسة الى موضوع آليات التصدي لجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الالكترونية ، وتناولت الدراسة ماهية التجارة الالكترونية والجريمة الالكترونية ذات العلاقة التجارة الالكترونية وإظهار أبرز الآليات المتخذة للحد من خطورتها . وأوصى الباحثان بضرورة تدخل الجهات الرسمية وسد الفراغ التنظيمي والتشريعي التي تواجه الأفراد في تعاملاتهم الالكترونية ، وكذا ضرورة عمل نظام الكتروني لأمن الملومات والبيانات لحمايتها من االقرصنة والاحتيال والسرقة والتزوير ، كما أوصت بضرورة العمل على تنمية وتدريب الكوادر البشرية في مجال مكافحة الجرائم المرتكبة عبر الانترنت الواقعة على التجارة الالكترونية.

الدراسة السابعة: دراسة الباحث "سلامي لخضر " (2021) حيث تطرق الباحث الى موضوع ضحايا الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي – الفايسبوك نموذجا – حيث هدفت دراسة الباحث الى معرفة واقع ضحايا الجريمة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية تعاملهم مع الجريمة المرتكبة ضدهم وتوصل الباحث الى أن أغلب الضرر الذي يتلقاه الضحايا عبر الفايسبوك يكون من أناس لهم معرفة سابقة بهم كما توصل أيضا الى أن غالبية عينة البحث لا يبلغون عن الجرائم المرتكبة ضدهم عبر الفايسبوك خوفا من الفضيحة ، كما كشف الدراسة أن غالبية أفراد العينة يتعاملون مع الجريمة الالكترونية بالتستر والكتمان.

7– إجراءات الدراسة الميدانية :

إن الاقتراب الميداني جد مهم في الدراسة العلمية حيث يمدنا بالحقائق والمعلومات عن الواقع الاجتماعي وبالتالي تعتبر دعامة أساسية للاقتراب النظري ، والذي سنسلط عليه الضوء في هذه الدراسة الميدانية على عينة من ضحايا الجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري .

أ– المنهج المتبع في الدراسة :

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والغرض منه تحليل المعطيات الميدانية ، من أجل وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها ، أما التعبير الكمي فهو يمكننا من رسم صورة وصفية رقمية تحدد معالم الظاهرة وحجمها ومستوى ارتباطها مع المتغيرات ذات الصلة .

ولفسيرها يتطلب على الباحث الاستعانة بالمنهج الكيفي لأن الهدف من الإحصاء هو اختبار صحة الفرضيات والتحقق العلاقة الموجودة بين المتغيرات وبتوضيح الخصائص الكيفية بين المتغيرات ، ومن حيث تمثيل البيانات ووضعها في جداول مركبة على أساس إيجاد العلاقة بين متغيرين أو بعدين أو أكثر سواء كانت العلاقة طردية أو عكسية . (غريب ، (1993) ، 415).

عند الانتهاء من صياغة التساؤلات تأتي مرحلة جمع المعطيات الضرورية للتحقق من صحة الفرضيات من عدمها حيث يكون الباحث في موضع الاستعداد للسفر " فهذه العملية تشبه الفرق الموجود بين مشروع السفر من جهة والذهاب الفعلي من جهة أخرى ، والذي يتطلب القيام ببعض الإجراءات ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة باختيار وسيلة النقل ". (صحراوي ،(2004)، 184).

ب– الاستبيان :

تم الاعتماد على الاستبيان الالكتروني باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لمخاطبة أفراد عينة الدراسة حيث سمحت لنا بجمع المعطيات الإحصائية وذلك عن طريق إعداد مجموعة من الأسئلة ذات أبعاد تتوافق مع أبعاد الدراسة، تكون إما مغلقة أو متعددة الاختيارات أو ذات اختيارين أو مفتوحة والتي تهدف في مجملها الى الكشف عن تداعيات وانعكاسات الظاهرة على ضحايا الجريمة الالكترونية والمعلوماتية وكيفية التعامل معها، حيث كلن لها بعد أو محور ذات بعد تكنولوجي وأخر اجتماعي وكذا بعد شخصي ونفسي ، وتم بناء أسئلة الاستبيان وفق مؤشرات الأبعاد السابقة .

ت- الاستبيان الصدق والثبات : تم الاستعانة في صدق الاستبيان بمعامل "**ألفا كرونباخ** " وهو الأكثر استعمالا واستخداما في البحوث العلمية و هو يقيس نسبة خدمة أسئلة الاستبيان للمحاور التي صممت لأجلها، وهل تقيس فعلا ما وضعت لأجله كما يجدر بنا الإشارة الى أن هناك عدة طرق لقياس ثبات الاستبيان ، حيث بلغت نسبة أو قيمة ألفا كرونباخ بـ 0.72 بمعنى 72 % ، وفي هذا الحالة يمكن الاعتماد عليه والموافقة على استعماله.

ث- تحديد عينة البحث و كيفية اختيارها :

عندما يريد الباحث اختيار العينة التي يريد إجراء البحث عليها فانه يلجأ إلى طريقتين هما المسح الشامل أو طريقة المعاينة (العشوائية والغير عشوائية) ، وذلك وفق إمكانياته المتاحة له ولكن مع ضمان شرط العينة التمثيلية للمجتمع الإحصائي أو المجتمع الكلي بهدف إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها.

وفي دراستنا هذه استعملنا العينة القصدية والتي تخضع لاعتبارات تتجسد في كل من طبيعة الموضوع وإشكالية البحث والهدف من الدراسة ، وهذا أملا في الوصول الى نتائج وحقائق سليمة وموضوعية إلى حد ما ، حيث استعملنا العينة القصدية ، والمجتمع الإحصائي المستهدف في الدراسة الحالية هم ضحايا الجريمة الالكترونية ، حيث بلغت عينة البحث 21 ضحية عن طريق مشاركة الاستبيان الإلكتروني من حسابنا الخاص في مواقع التواصل الاجتماعي والتأكيد على أن تكون الإجابة فقط من طرف الأشخاص الذين كانوا ضحايا للجريمة الالكترونية في المجتمع الجزائري وكان ذلك وفق لمبدأ الحفاظ على الخصوصية والسرية في البحث وان المعطيات تستعمل فقط لأغراض بحثية بحتة.

8- النتائج المتوصل اليها:

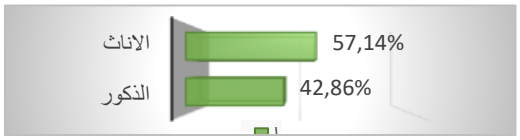

الشكل رقم (01) : توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الجنس.

من خلال الشكل يتضح لنا أن غالبية أفراد عينة البحث من ضحايا الجريمة الالكترونية هم من جنس الذكور وذلك بنسبة 57.14 % بينما الضحايا من جنس الإناث قدرت النسبة بـ 42.86 % .
يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن الجريمة الالكترونية مست الجنسين باعتبار الفرد اليوم يعتمد في اتصاله بالعالم الخارجي على الأنترنت لاسيما في ظل التطورات والطفرة التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال والقفزة النوعية في مجال الرقمنة والخدمات التي غالبا ما تنجز بالانترنت والبطاقات الائتمانية ، وكذا انتشار الأسواق الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والتي لم يسلم منها جنس الإناث .

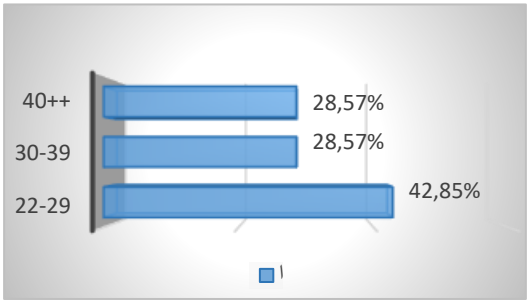

الشكل رقم (02) : توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير السن.

من خلال الجدول الذي يبين توزيع أفراد عينة البحث ضحايا الجريمة الالكترونية وفق متغير السن يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين 20 29 سنة وقدرت النسبة بـ 42.85 % ، بينما الضحايا الذين تتراوح أعمارهم مابين 30 و39 سنة قدرت بـ 28.57 %، أما ضحايا الجريمة المعلوماتية الذين تفوق أعمارهم 40 سنة فقد قدرت النسبة بـ 28.57 %. ويمكن القول في هذه الحالة أن الفئة الأكثر عرضة للجريمة الالكترونية أو الجريمة المعلوماتية هم الفئة الشبابية وتقل النسبة كلما زاد السن . هذا راجع الى نسبة استعمال الانترنت والمبادلات الرقمية والتي نجدها أكثر عند الفئة الشبابية والتي يقل سنها عن الأربعين .

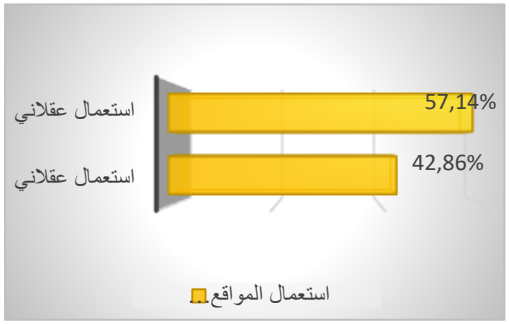

الشكل رقم (03) : توزيع أفراد العينة حسب درجة الاستعمال للمواقع الالكترونية .

من خلال الشكل الذي يبين توزيع أفراد عينة البحث من ضحايا الجريمة الالكترونية وفق درجة الاستعمال للمواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي يتضح لنا أن غالبية الضحايا أكدوا الاستعمال المفرط لهذه المواقع والشبكات والمنصات وقدرت النسبة بـ 57.14 % ، بينما الضحايا الذين صرحوا الاستعمال العقلاني للمواقع الالكترونية والشبكات التواصل الاجتماعي قدرت نسبتهم ضمن عينة البحث بـ 42.86 % . و هذا الاستعمال المفرط والغير العقلاني غالبا مايكون بمثابة أرضية خصبة تتولد فيها مثل هكذا جرائم ، خاصة مع الولادة الجديدة لوسائل الاتصال وكذا المبادلات التجارية والإدارية و صور التفاعل الاجتماعي التي تغذيها شبكات ومنتديات الانترنت والشبكات الاجتماعية مثل Facebook و Tiktok و Twitter و Instagram وغيرها . وربما يكون هذا الاستعمال الغير عقلاني هو الميزات التي توفرها الفضاء الالكتروني كالسرعة والسهولة والتنوع والدقة والعالمية وغيرها من المزايا.

حيث يرى **مركز هردو لدعم التعبير الرقمي** أن المعلومات الهائلة والمتنوعة التي نشأت عن العمليات التقنية التي ربطت آلاف الشبكات ببعضها كونت فضاء افتراضي يظهر على شاشات الكمبيوتر وكأنه عالم حقيقي يشابه عالمنا الواقعي ، وهو ذو أبعاد مدهشة وغير عادية ، وان الانترنت تعتبر وسيلة التفاهم العامة التي تعطيك ما تريد مشاهدته أو قراءته بدون أن يفرض عليك كما هو الحال في الوسائل الأخرى ، كم تعتبر أكبر مكتبة معلومات في العالم ، وبالإمكان أيضا قراءة الصحف والمجلات والاطلاع على المحاضرات أو تشتري بضاعة والعديد من الخدمات (هردو ، (1989) ، 10) .

لكن في بعض الأحيان الحصول على هذه الخدمات يتطلب تقديم بعض المعلومات والمعطيات السرية مثل المتواجدة في بطاقات الائتمان والحسابات البنكية والتي في حال ضعف حصانة الأجهزة أو الثقة الزائدة أو الجهل بالأمور الفنية والتقنية تعرض صاحبها لان يكون فريسة لبعض الأشخاص عبر الفضاء الالكتروني وهو الامر الذي ينتهي الى العديد من الحالات كالاختلاس والنصب والاحتيال والاستفزاز واستدراج القصر

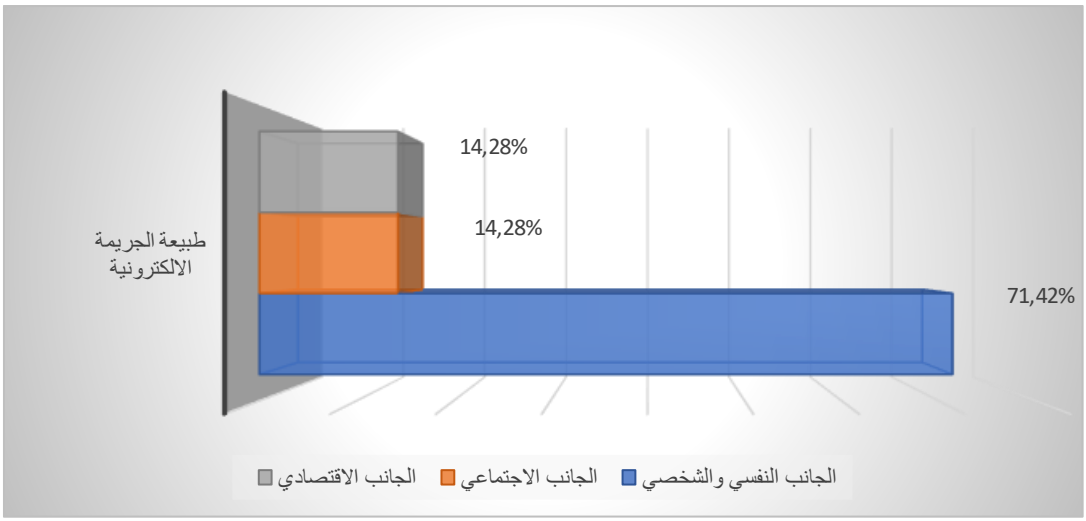

الشكل رقم (4) : توزيع ضحايا الجريمة الالكترونية وفق طبيعة الجانب الذي مسته الجريمة.

من خلال الشكل يتضح لنا أن أعلى نسبة لضحايا الجريمة الالكترونية والمعلوماتية تمس الجانب الشخصي والنفسي وذلك بنسبة 71.42 % تليها الجرائم الالكترونية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي ب 14.28 % .

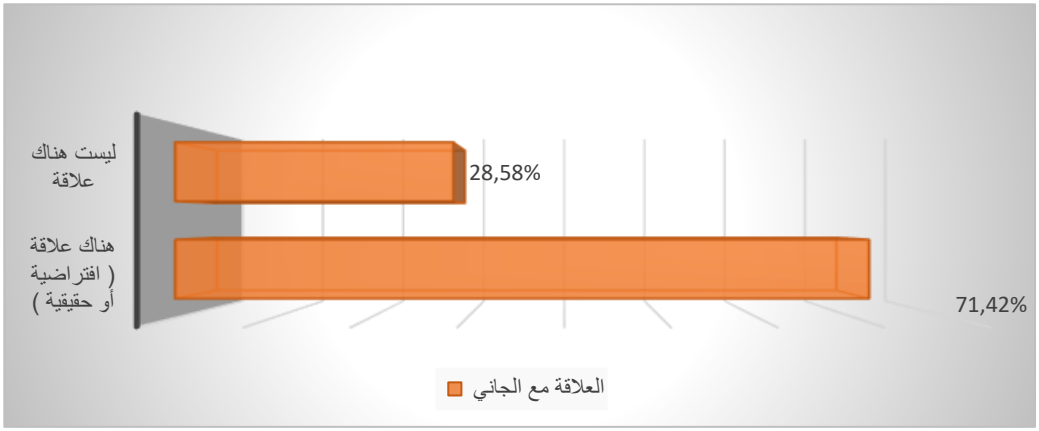

الشكل رقم (5) : توزيع الضحايا حسب ما إذا كانت تربطه بالجاني علاقة (افتراضية أو حقيقية).

من خلال الشكل يتضح لنا أن أعلى نسبة تمثل ضحايا الجريمة الالكترونية الذين ربطتهم علاقة سواء حقيقية أو افتراضية مع الجاني أو مرتكب الجريمة وقدرت النسبة بـ 71.42 % ، بينما الضحايا الذين أكدوا بأنه ليسلا لديهم علاقة مع الجاني سواء افتراضية أو حقيقية قدرت نسبتهم بـــ 28.58 %.

من خلال النتائج الإحصائية الموضحة يتبين لنا أن الفرد وبالرغم من دخوله في علاقات سواء افتراضية أو حقيقية إلا انه يبقى عرضة للجريمة الالكترونية ولا يسلم منها أبدا، وهو الأمر الذي يكرس طابع العلاقات الافتراضية التي غالبا ما يكون سماها الغش والمكر والاحتيال لاسيما العلاقات الافتراضية التي كثيرا ما نجهل هويات أصحابها الحقيقيين. وفي هذا الصدد ترى الباحثة بلمرداسي أن المستهلك الالكتروني يكون عرضة للجريمة الالكترونية ضمن مسرح غير قابل للتحديد الجغرافي، وأنه يضم أكبر تجمع إنساني يتميز بارتباط وتشابك كبيرين ، وأنه يفتقر الى المعايير الأخلاقية المشتركة . (بلمرداسي ، 2022)، 71) .

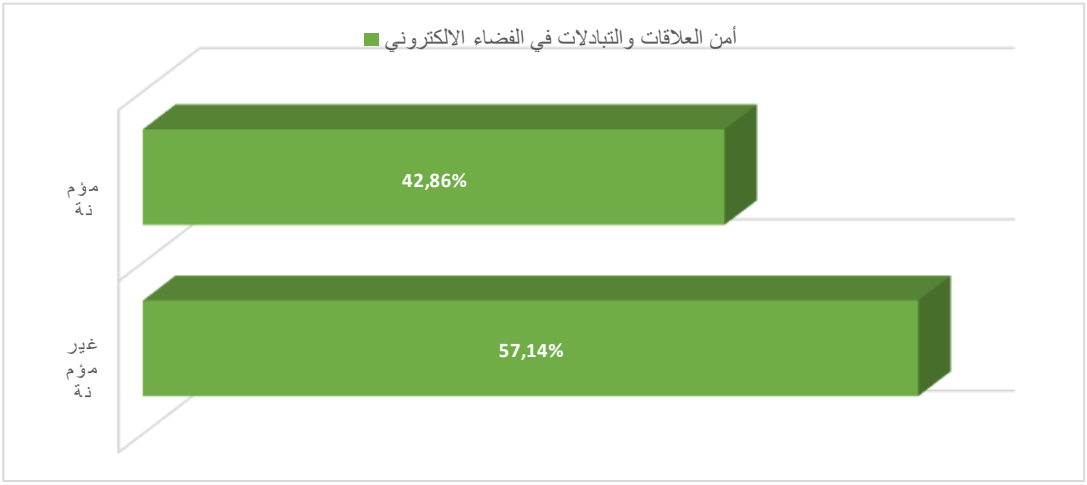

الشكل رقم (6) : أمن وحصانة العلاقات والتبادلات في الفضاء الالكتروني والمعلوماتي

يتضح لنا من خلال الشكل المبين أعلاه والذي يكشف مدى أمن وحصانة العلاقات والتبادلات في الفضاء الالكتروني والمعلوماتي أن غالبية أفراد العينة المبحوثين ضحايا الجريمة الالكترونية الذين كشفوا عن عدم أمن وحصانة وسرية علاقاتهم وتبادلاتهم في الفضاء الالكتروني بنسبة 57.14 % ، بينما عينة البحث ضحايا الجريمة الالكترونية الذين كشفوا عن سرية وأمن وحصانة تعاملاتهم وعلاقاتهم في الفضاء الالكتروني وشبكات التواصل بجميع أنوعها قدرت بـ43.5 % . وفي هذا الصدد يرى ناصر بن محمد البقمي أن الحماية التقنية للمعطيات تشمل ثلاث جوانب . (قويقح ، (2020) ، 9) :

أولا : الحماية التقنية والتي تشتمل على إجراءات تتعلق بحماية النظام المعلوماتي بطرق فنية .

ثانيا : الحماية النظامية من خلال أنظمة غير جنائية هدفها المحافظة على المعلومات وإقرار عقوبات معينة في حالة الاعتداء عليها .

ثالثا : حماية جنائية من خلال نظام جنائي حدد التجريم والعقاب .

وبهذا الصدد يرى عبد الفتاح بيومي أن المجرم المعلوماتي يتمتع بالمهارة والمعرفة الكافيتان لاختراق المواقع الالكترونية وكسر حواجز الشفرة والقدرة على التعامل مع وسائل التقنية الحديثة ، والقدرة على إخفاء الأدلة المادية للجريمة والتخفي وراء الأسماء المستعارة (أنيس العذار ، (2018) ، ص 726).

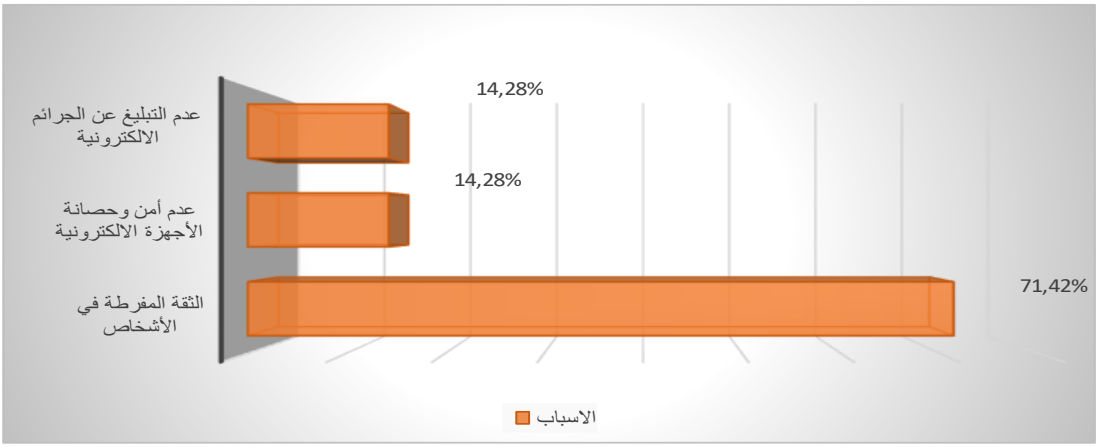

الشكل رقم (7) : الأسباب التي تؤدي الى الظاهرة من وجهة نظر ضحايا الجريمة الالكترونية.

يتضح لنا من خلال الشكل المبين أعلاه والذي يكشف عن الأسباب التي تؤدي الى الظاهرة من وجهة نظر ضحايا الجريمة الالكترونية أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الضحايا الذين كشفوا عن الثقة المفرطة في الأشخاص عبر الفضاء الالكتروني وذلك من خلال علاقاتهم وتبادلاتهم بنسبة 71.42 % بينما نسبة العينة أفراد البحث الذين أقروا بأن عدم الأمن وعدم الصيانة للأجهزة الالكترونية من بين الأسباب المباشرة للجريمة الالكترونية وذلك بنسبة قدرت بـ 14.28 % . وبنفس النسبة أكد ضحايا الجريمة الالكترونية بأن عدم التبليغ عن الجرائم الالكترونية هي من بين الأسباب التي تؤدي الى تنامي الظاهرة واستفحالها في المجتمع بنسبة 14.28 %.

يتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن الأسباب التي تغذي ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع عديدة من بينها الثقة المفرطة في الأشخاص والشركات والوكالات والصفحات وهذا ضمن الفضاء الالكتروني من خلال تكوين صداقات افتراضية أو إبرام صفقات تجارية أو التبادلات والمعاملات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والبيع والإعلان والتسويق ويتعدى الأمر الى المجموعات والأفراد الذين يدخلون في مجموعات الدردشة والتعارف وتبادل الصور والفيديوهات ، كل هذا يضع الأفراد محل القرصنة واستغلال معطياتهم ومعلوماتهم الشخصية ليقعوا ضحايا النصب والاحتيال والتهديد جراء الظاهرة .

وعلى غرار الثقة المفرطة في الأشخاص نجد من بين الأسباب التي تدعم تنامي الجريمة الالكترونية في المجتمع هو عدم امن وحصانة الأجهزة الالكترونية والهواتف الذكية وهو الأمر الذي يسهل من انتشار الظاهرة والوقوع في أيادي أشخاص يتفننون في مثل هكذا جرائم ، لذا على الأشخاص ضمان الحد الأدنى

من المعرفة الفنية والتقنية لبرامج الأمن و الحصانة و إمكانية الكشف و التعرف على الشبكات والصفحات والبروفايلات المزيفة وغير الرسمية . في حين نجد كذلك من بين الأسباب التي تغذي ظاهرة الجريمة الالكترونية في المجتمع عدم التبليغ عن هكذا حالات من طرف الضحايا وربما يرجع الأمر الى الستر والكتمان والخوف من الفضيحة ، وهو الأمر الذي يقف عائقا أمام المصالح المختصة في الجريمة الالكترونية و عدم توفر المعطيات الكافية للتصدي للظاهرة والحد من هذه التجاوزات والتي تتعدى في بعض الأحيان الحدود الجغرافية للوطن لكي يصبح الفرد والمؤسسات والشركات فريسة لأشخاص أو منظمات إجرامية تمتهن القرصنة والنصب والاحتيال من خارج الوطن.

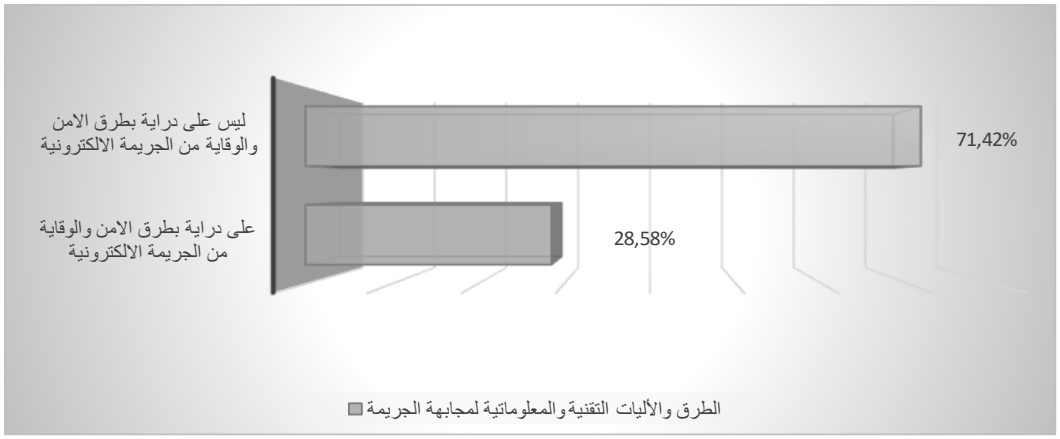

الشكل رقم (8) : العلم والتحكم في الطرق التقنية والمعلوماتية العامة والخاصة لمجابهة الجريمة.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه والذي يكشف عن مدى العلم ومدى التحكم بالطرق والآليات التي من شأنها التصدي لظاهرة الجريمة الالكترونية من وجهة نظر الضحايا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين كشفوا عن عدم درايتهم وتحكمهم بطرق الأمن والوقاية من الجريمة الالكترونية من خلال علاقاتهم وتبادلاتهم بنسبة 71.42 % بينما نسبة العينة أفراد البحث الذين أقروا بأنهم على دراية بطرق الأمن والصيانة وجميع أنواع القرصنة والخروقات وذلك بنسبة قدرت بـ 28.58 % . لذلك وجب على الأفراد في ظل التكنولوجيات الحديثة الاعتماد على أنظمة الكترونية للتصدي لكل صور القرصنة والسرقة والاحتيال والاستعمال الغر مشروع للبيانات والمعلومات الشخصية ، خاصة وأن الأشخاص اليوم متفتحين على التعاملات الالكترونية ومعظم تبادلاتهم تنجز من المنزل عبر بطاقات وشرائح الكترونية .

تستخلص من النتائج الإحصائية أن غالبة الضحايا ليسوا بدراية بطرق الأمن والوقاية من الجريمة الالكترونية وهو ما يعتبر أرضية خصبة لتنامي الظاهرة وانتشارها في المجتمع ، فالفرد أو الشركات المحصنة بآليات الحماية والصيانة يكون أكثر أمنا من مخاطر القرصنة والنصب والاحتيال . وهو الأمر الذي كشفت عنه شبكة (MSNBC) أنه عمليا سهولة الحصول على أرقام بطاقات الائتمان من الانترنت ، ذلك أنها قامت بعرض قوائم تحوي 2500 رقم بطاقة ائتمان تحصلت عليها من 07 مواقع للتجارة الالكترونية وذلك باستخدام قواعد بيانات متوفرة تجاريا ، ولم يكن يصعب على أي متطفل استخدام ذات

الوسيلة البدائية للاستيلاء على أرقام تلك البطاقات واستخدامها في عمليات شراء يدفع قيمتها أصحاب البطاقات الحقيقيين . (عبد الباقي وعبدوس ، (2021) ، 136)

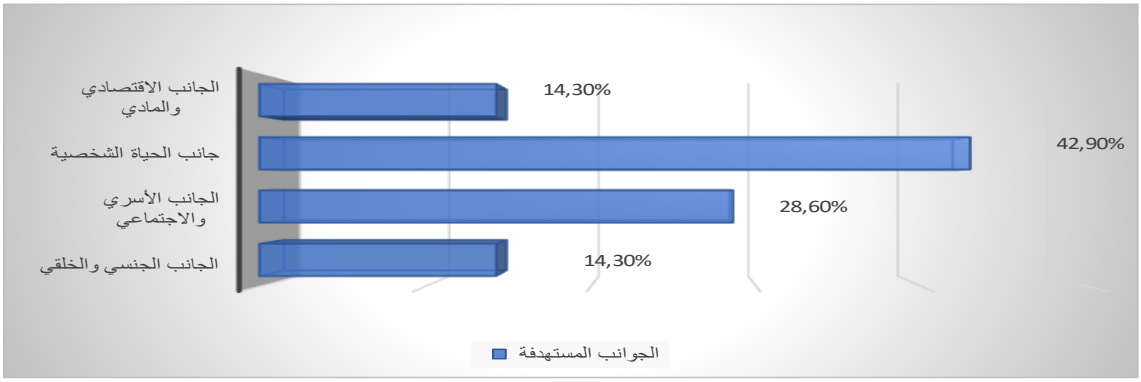

الشكل رقم (9) : الجوانب المستهدفة من خلال الجريمة الالكترونية من وجهة نظر الضحايا

يتضح لنا من خلال المعطيات المبينة في الشكل أعلاه والذي يكشف عن الجوانب المستهدفة من خلال الجريمة الالكترونية من وجهة نظر الضحايا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين كشفوا عن أن جانب الحياة الشخصية هي الأكثر عرضة للجريمة الالكترونية من خلال علاقاتهم وتبادلاتهم بنسبة 42.90 % بينما هناك من الضحايا عينة البحث من كشف وأقروا بأن الجانب الأسري والاجتماعي هو المستهدف في الجريمة الالكترونية وذلك بنسبة قدرت بـ 28.60 % ، في حين نجد من الضحايا من أكدوا على أن الجانب الجنسي والخلقي هو المستهدف من الجاني بنسبة 14.30 % وتعادلها في النسبة أفراد العينة الذين أكدوا على أن الجانب الاقتصادي والمادي هو المستهدف وقدرت النسبة بـــ 14.30 % .

8- مناقشة النتائج المتوصل اليها:

- غالبية المبحوثين ضحايا الجريمة الالكترونية ليسوا بدراية بطرق الأمن والصيانة ذلك أن عدم صيانة الأجهزة الالكترونية وتحصينها بأنظمة حماية من شأنها فتح المجال للخرقات والتجاوزات التي تطال حسابات وخصوصيات الافراد والمؤسسات .
- غالبية المبحوثين كشفوا عن أن الجانب الشخصي والجنسي والخلقي هي الجوانب الأكثر تعرضا للجريمة الالكترونية وهو ما توافق الى حد كبير مع دراسة الباحث عبد السلام محمد المايل حيث كان الدافع للجريمة متعدد الابعاد منها الذاتية والنفسية والاجتماعية والمالية.
- الثقة المفرطة في الأشخاص الافتراضيين وعم حصانة الأجهزة الالكترونية وعدم التبليغ من بين الأسباب الدافعة الى انتشار الظاهرة واستفحالها في المجتمع، وهو ما يدعم ويتوافق مع دراسة الباحث سلامي لخضر، حيث أن أغلب الضرر الذي يتلقاه ضحايا الجريمة الالكترونية عبر

وسائط التواصل الاجتماعي يكون من أناس لهم معرفة سابقة بهم حيث لا يتم التبليغ عن الجرائم المرتكبة ضدهم خوفا من الفضيحة ، ويفضلون التستر والكتمان على التبليغ.

- الاستعمال المفرط والإدمان على المواقع الالكترونية والشبكات الافتراضية والاعتماد عليها في ظل غياب الأمن الحاسوبي وتطبيقات الحماية من القرصنة من بين الأسباب التي تؤدي الى الجريمة الالكترونية. وهو ما تؤكده دراسة الباحث العذار أنيس والذي أكد على ضرورة نشر السلامة المعلوماتية من خلال التحسيس والتوعية.
- نسبة معتبرة من المبحوثين عينة البحث كشفوا عن أن الجانب الأكثر تعرضا للجريمة الالكترونية هو الجانب الاقتصادي والمادي وهو ما توافق الى حد كبير مع دراسة الباحث عبد السلام محمد المايل حيث كان الدافع للجريمة متعدد الابعاد منها المالية.
- كما توصلت الدراسة الى جنس الاناث أكثر تعرضا للجريمة الالكترونية على حساب جنس الذكور وربما يرجع ذلك الى الثقة المفرطة الممنوحة للأشخاص في لمعاملات والتعاملات مع الاخرين في الفضاء الالكتروني.
- كما توصلت الدراسة الى أن غالبية أفراد عينة الدراسة أأن علاقاتهم وتعاملاتهم غير مؤمنة بأجهزة حماية من الخروقات والقرصنة وهو الامر الذي يدعم انتشار الجريمة الالكترونية.
- كما توصلت الدراسة الى أن الفئة الأكثر عرضة للجريمة الالكترونية أو الجريمة المعلوماتية هم الفئة الشباب وتقل النسبة كلما زاد سن المبحوث. هذا راجع الى نسبة استعمال الانترنت والمبادلات الرقمية والتي نجدها أكثر عند الفئة الشباب .

9- الخاتمة :

ظاهرة الجريمة الالكترونية طالت عديد الدول والجزائر ليست بمعزل عن مجريات الأحداث والتغيرات التي تحدث بالعالم ، فباعتبار الجريمة الالكترونية من بين الظواهر المستحدثة التي تزامن ظهورها بالأنترنت والتكنولوجيا والرقمنة والتي لها تداعيات وانعكاسات على جميع المجتمعات لاسيما المجتمع الجزائري ، لذا وجب التصدي لهذه الآفة والحد منها عن طريق تضافر الجهود ليس فقط من طرف الجهات المختصة بمكافحة الجرائم الالكترونية وإنما وجب التحلي بالوعي واليقظة سواء الأفراد أو الشركات أو المنظمات في جميع تبادلاتهم وتعاملاتهم المختلفة ، من خلال التحلي بإجراءات الصيانة والتصدي للاختراقات الممكن التعرض لها جراء االلاوعي بوسائل الرقمنة والتكنولوجيا والأجهزة الذكية ، أما على الصعيد الدولي فهناك ضرورة الى التنسيق والتعاون بين الدول لمجابهة الظاهرة ، والمسؤولية يتحملها الذي أمام الشاشة والذي وراءها.

10- التوصيات :

- ضرورة تنظيم حملات تحسيسية وملتقيات وأيام دراسية ترمي في مجملها الى التعريف بمخاطر وسلبيات الفضاء الالكتروني وكذا مختلف التعاملات والتبادلات في جميع الأصعدة وكذا منصات التواصل الاجتماعي.

- محاولة تكثيف الجهود وتطوير الهيئات المكلفة بمحاربة الجريمة الالكترونية والمعلوماتية وتزويدها بمختصين في مجال التكنولوجيات الحديثة للعمل على ملفات الضحايا و الحالات التي تعرضت للنصب والاحتيال ومحاولة تحليلها وفهم أسبابها ، وبالتالي إمكانية تشخيص المرض لاحقا وإقرار الحلول .
- العمل على تنمية وتدريب الاطارات البشرية في مجال مكافحة الجرائم المرتكبة عبر الانترنت.
- الوقاية خير من العلاج ، من خلال نشر ثقافة الحصانة المعلوماتية والتصدي لمختلف الاختراقات الالكترونية التي تهدد امن وسلامة الأفراد.

المراجع :

- رجاء وحيد دويدري، (2000). البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العملية ، الطبعة الأولى ، دمشق سوريا: دار الفكر .
- صحراوي بوزيد ، سعيد سبعون ، كمال بوشرف ، (2004). منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية . الجزائر: دار القصبة .
- علي معمر عبد المؤمن.(2008). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، الأساسيات والتقنيات والأساليب ، .ليبيا : منشورات جامعة 7 أكتوبر .
- محمد الطاوي محمد مبارك (1992) ، البحث العلمي ، أسسه وطريقة كتابته ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع .
- قطافي محمد القطافي (مدير إدارة الأدلة الجنائية) ، (ب س) ، المفهوم الاجتماعي للجريمة ، مركز الإعلام الأمني (Police Media Center) ، لم يذكر البلد : لم يذكر الناشر .
- عبد الباقي حياة ، عبدوس عبد العزيز (2021) . آليات التصدي للجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الالكترونية . ***مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية*** . المجلد 01 . العدد 01 . ص ص 129- 146.
- سامية عزيز ، مازيا عيساوي (2021) . الجريمة من منظور سوسيولوجي – الأسباب والآثار – ***مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف*** . المجل06. العدد 01 . ص ص 126-140.
- قويقح حورية (2020) . الأبعاد الاقتصادية للجريمة الالكترونية . ***Revue des Reformes Economiques et Inintégration En Economie Mondiale*** , Vol 14 N° 1bis 2020 .
- بلمرداسي رفيقة (2022). آليات حماية المستهلك الالكتروني من الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري . ***المجلة الشاملة للحقوق*** . ص ص 71 -87 .

- مركز هردو (2016) ، الانترنت 1989 ،هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة .
- أنيس العذار (2018) ، مكافحة الجريمة الالكترونية . ***المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*** . المجلد 17. العدد 01. ص ص 721-744.